تقرير عن مفاوضات الخدمات المالية
في منظمة التجارة العالمية

تقرير عن مفاوضات الخدمات المالية في منظمة التجارة العالمية

اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الخدمات المالية[1]

من بين ٧٦ عضو في منظمة التجارة العالمية قدموا التزامات في قطاع الخدمات المالية، ادخل ما يقارب ٣٠ (في وقت لاحق حدد العدد بـ ٢٩) دولة (مع اعتبار الاتحاد الأوربي كدولة واحدة) تحسينات على المفاوضات أدت الى هذه الاتفاقية. ولان الالتزامات المقدمة تتفاوت تفاوتا كبيرا، فمن الصعب تحديد أهميتها العملية. ومع ذلك، هناك بعض العناصر العامة. واكثر التغيرات العملية وضوحا، في معظم الحالات، ستكون:

١- ظهور المزيد من البنوك ومنشآت الأوراق المالية وشركات التأمين الأجنبية،
٢- إتاحة الخدمات البنكية وخدمات الأوراق المالية والتأمين بواسطة شركات خارج الحدود[2]، و
٣- تقديم إدارة الأصول والخدمات المالية الأخرى من شركات مملوكة كليا او جزئيا بواسطة الأجانب.

والجانب الأخر من الصورة هو ان البنوك وشركات الأوراق المالية والتأمين ستتمتع بفرص محسنة بشكل كبير في الدول المصدرة فعليا او المصدرة المحتملة لتلك الخدمات في ظل هذه الاتفاقية. وبالنسبة للموجودين في الأسواق الخارجية[3]، فان ظروف عملهم قد تتحسن او ان قدرتهم على تقديم منتجات وخدمات مالية جديدة قد تتقوى.

وتضمنت طبيعة الالتزامات المقدمة في بعض الحالات تحسنا في التراخيص المتاحة لإنشاء مؤسسات مالية دولية وضمان مستويات المشاركة الأجنبية في الفروع، وبنوك وشركات تامين تابعة او فرعية، وإلغاء او تحرير متطلبات الجنسية او الإقامة لأعضاء مجلس إدارة المؤسسات المالية، ومشاركة البنوك المملوكة

---

[1] ترجمة عن:

World Trade Organization, *Press Release*, PRESS/18, 26 July 1995

مع نقل الصفحة الاولى من التقرير الى الاخير.

[2] تدعى أحيانا شركات ما وراء البحار Overseas Companies.

[3] يشار هنا أيضا الى أسواق ما وراء البحار Overseas Markets.

لاجانب في مقاصة الشيكات ونظم التسويات. وعلى حين كان تركيز جداول الالتزامات على فتح الأسواق وتثبيت شروط الدخول، تقر اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الخدمات بالحاجة الى ضوابط تدبيرية كافية لجميع مقدمي الخدمات البنكية والتأمينية.

وتواصل الالتزامات الجديدة البناء على الالتزامات المحققة في جولة الارجواي وستتاح جداول الالتزامات في الخدمات المالية للعامة في وقت قريب كما هو الحال بالنسبة لقطاعات الخدمات الأخرى.

خلفية عن الخدمات في منظمة التجارة العالمية

تعد الاتفاقية العامة في تجارة الخدمات[4] (جاتس) أحد الإنجازات الأساسية لجولة الارجواي وتشكل الآن جزء لا يتجزأ من الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية. وتغطي الاتفاقية جميع قطاعات الخدمات بما فيها الخدمات المالية وتتكون من عنصرين. العنصر الأول هو مجموعة القواعد والضوابط التي تنطبق على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية؛ والعنصر الثاني هو جداول الالتزامات المحددة.

والجداول شبيهة بجداول التعرفة التي تحكم التزامات كل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية في الوصول الى الأسواق في تجارة السلع. وجداول الخدمات، القابلة للتنفيذ قانونيا والتي تمثل تعهد بالتثبيت من العضو المعني، تحتوي على الالتزامات في قطاعات الخدمات الفردية وأنشطة الخدمات التي تحدد شروط الوصول الى الأسواق.

والمبادئ الأساسية هي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يضمن ان كل عضو لن يميز بين الأعضاء الذين يعرضون خدمة والمعاملة الوطنية التي تضمن ان الحكومات لن تميز من خلال الأنظمة والقوانين لمحاباة مقدمي الخدمات المحليين على حساب مقدمي الخدمات الأجانب (مما وراء البحار). وإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من ضمان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في نشاط خدمة محددة، فانه يطلب ما يسمى بـ "الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية"، وان كان ذلك الاستثناء محدود في العدد والمدى الزمني عادة. وعندما لا يمكن

[4] General Agreement on Trade in Services (GATS).

منح المعاملة بالكامل او عند فرض قيود على الوصول الى الأسواق، فـان ذلـك يجـب ان يدخـل في الجـداول الوطنية.

وبطبيعة الحال لم يكن متوقعا، دع جنبا ممكنـا، ان تـؤدي جـداول الالتزامـات في الخدمـات الناتجـة عـن مفاوضات جولة الارجواي الى تحرير التجارة العالمية في الخدمات في الحال. والالتزامات المقدمة لا تعدو ان تكون القسط الأول للتحرير الذي سيوسع تدريجيا من خلال المفاوضات اللاحقة. ولا يقل أهميـة عـن ذلـك طبيعة التثبيت في الالتزامات المقدمة الى الآن. فذلك التثبيت يمثل بيئة مضمونـة وقابلـة للتنبـؤ للتجـارة في الخدمات وبالتحديد لاستثمارات شركات ما وراء البحار.

لماذا مفاوضات خاصة للخدمات المالية؟

بنهاية جولة الارجواي، قدمت ٧٦ دولة التزامات في الخدمات المالية في جداول التزاماتها الأولية. غير انه كان هناك انطباع لدى الدول الصناعية بأن تلك الالتزامات من قبل بعض الدول الأخرى على الأقل لم تكـن كافية لضمان حل نهائي. وبالتحديد، أعلنت الولايات المتحدة في ١٩٩٣ أنها ستطلب إعفاء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في بعض الخدمات المالية الا إذا حُسِنت الجداول. وهذا يعـني ان الولايـات المتحـدة سـوف تميز ضد مقدمي الخدمات الأجانب وتعطي إمكانيات اكبر للشركاء التجاريين الذين يفتحون أسـواقهم علـى أساس تبادلي.

ولتلافي هذه النتيجة، تم الاتفاق علـى تـاريخ محـدد لدخـول استثناء مبـدأ الدولـة الأولى بالرعايـة وتعديـل الجداول الوطنية في نهاية يونيو ١٩٩٥ (ستة اشهر بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية). وبدأت المفاوضـات للوصول الى التزامات جديـدة ومحسـنة في ربيـع ١٩٩٤. وفي نهايـة يونيـو ١٩٩٥ وبعـد عـدد مـن جـولات المفاوضات المكثفة، **أعلنت الولايات المتحدة أنها لاتزال غير راضية عن النتيجة التي تم التوصـل اليهـا. ونتيجة لذلك، سوف تلغي عروضها في الخدمات المالية وتطلب استثناء من مبدأ الدولـة الأولى بالرعايـة لكامل قطاع الخدمات المالية مع حماية وضع شـركات الخدمـات الماليـة الـتي تعمـل في أسـواق الولايـات المتحدة.**

ولمواجهة الخطر الناجم عن إمكانية قيام الأعضاء المهمين الآخرين بخفض عروضهم، اقترح الاتحاد الأوربي ان يمدد التاريخ من نهاية يونيو ١٩٩٥ الى ٢٨/يوليو/١٩٩٥ لمحاولة الوصول الى اتفاق **حتى دون مشاركة الولايات المتحدة إذا لزم الأمر.** وقد تم الاتفاق على ذلك، والتزم جميع الأعضاء بإعادة النظر في عروضهم الى المدى الذي يمكنهم من المحافظة على وتنفيذ افضل العروض على أساس الدولة الأولى بالرعاية، على الأقل لفترة محدودة من الزمن.

كيف تعمل اتفاقية الخدمات المالية؟

تعني الاتفاقية عمليا ان افضل العروض التي تم التفاوض عليها خلال العامين الماضيين، وبالذات خلال الأشهر الماضية، باستثناء عروض الولايات المتحدة، ستنفذ خلال فترة أولية الى ١ نوفمبر ١٩٩٧. وفي ذلك الوقت، سيكون لدى الأعضاء الفرصة (خلال الستين يوما التالية) لتعديل او تحسين جداول عروضهم في الخدمات المالية وطلب استثناءات الدولة الأولى بالرعاية في القطاع. ومن المحتمل جدا ان تبدأ مفاوضات جديدة في الخدمات المالية في ذلك الوقت.

والبروتوكول الذي ألحقت به جداول الخدمات المالية سيكون مفتوح للقبول حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٦، لإتاحة وقت للأعضاء لإجراءات المصادقة المحلية. وسيدخل البرتوكول، التي سيصبح التزامات، الى حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوما من قبوله بواسطة جميع الأعضاء المعنيين. وفي ١ يوليو ١٩٩٦، إذا لم يقبل جميع الأعضاء المعنيين البروتوكول، سيصدر قرار في الثلاثين يوما التالية لتحديد ما إذا كان سيدخل حيز التنفيذ ام لا. وخلال الفترة السابقة للدخول الى حيز التنفيذ، يلتزم الأعضاء بعدم اتخاذ إجراءات لا تتناسب مع التزاماتهم المستقبلية.

الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية يرحب باتفاق الخدمات المالية

رحب السيد رينتو روجيرو، الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية، بالإجماع الجيد الذي توصلت اليه منظمة التجارة العالمية في اتفاقية الخدمات المالية. وفيما يلي نص كلمته:

"يحق لأعضاء منظمة التجارة العالمية اليوم ان يفتخروا. فقليلا ما نجحت مبررات تعددية الأطراف. لقد تجمعت الدول للاستفادة من المفاوضات الشاقة التي استمرت ثلاث سنوات وقرارات السياسة الصعبة في هذا القطاع

الحساس. وقد اقتنعوا بان التصرف الجماعي سيؤدي الى ان يكون مجموع الجهود اكبر بكثير من جهد كل طرف على حدة.

طبيعيا، مع عدم قدرة أحد الشركاء التجاريين الرئيسين إدخال تحسينات على التزاماته التي قدمها في ١٩٩٣ او ان يقدم وصول غير مميز الى أسواقه، فان ذلك يعتبر افضل نتيجة ثانية. ولكنها بالتأكيد أفضلية ثانية جيدة جدا. فالالتزامات التي قدمت كانت أساسية. وستتيح الفرص الجديدة وتزيد من الضمان والقابلية للتنبؤ للمستثمرين في الخدمات البنكية وخدمات التامين والخدمات الأخرى في القطاع الخدمات المالية. وستحسن من تجارة السلع و الخدمات في المجالات التي يكون فيها وظيفة الخدمات المالية و الوصول إليها مهمة. وستسهل التدفق المالية الى الدول النامية و الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول.

وبعد عامين ونصف، سيمكن لجميع الحكومات مراجعة مواقفها. والبعض سيشعر بإمكانية المضي قدما مع التزاماته بعد ذلك الوقت ويُتمنى ان تتمكن الولايات المتحدة ان تعود الى تعدد الأطراف وإطار الدولة الأولى بالرعاية إذا لم تقم بذلك في وقت أبكر. وعلى أية حال، فان هذه بداية تحرير متدرج في قطاع الخدمات المالية. فخلال خمس سنوات، سنعيد بدا المفاوضات في كل هذا القطاع. وهذه ستكون فرصة قيمة للبناء على نجاح اليوم غير المشكوك فيه.

بيان الرئيس في اتفاقية الخدمات المالية[٥]

أكد اليوم (٢٨ يوليو ١٩٩٥) السيد فرانك سويدلوف Frank Swedlove من كندا رئيس لجنة التجارة في الخدمات المالية انتهاء المفاوضات في الخدمات المالية. واتفق الأعضاء التسعة وعشرون (مع اعتبار الاتحاد الأوربي كدولة واحدة) على التوقيع على البروتوكول للتأكيد على عزمهم في تنفيذ الجداول المحسنة للالتزامات في وقت لا يتجاوز ٣٠ يونيو ١٩٩٦. وقد نص قرار له علاقة بالبروتوكول على استعداد الأعضاء للالتزام بالجداول المحسنة في الحال، طالما أنها منسجمة مع الأنظمة المحلية القائمة. وقد لاحظ سويدلوف في الاجتماع:

---

[٥] ترجمة عن:

World Trade Organization, *Press Release*, PRESS/19, 28 July 1995.

مع تذكر أحداث ٣٠ يونيو، فـان النتـائج الـتي تم التوصـل أليهـا اليـوم هـي افضـل مـا يتمنـى الشـخص. فالمفاوضات والمناقشات التي تمت خلال العام الماضي أدت الى تحسينات هامة فيما يتعلق بالتزامات الوصول الى الأسواق والمعاملة الوطنية وعدد اقل من استثناءات الدولة الأولى بالرعاية المشوهة للتجارة.

لقد اظهر الاتحاد الأوربي قيادة رائعة خلال الأشهر الماضية كرد على قرار الولايات المتحدة في نهاية يونيو. ويجب تهنئة الدول الأخـرى أيضـا لالتزامـاتهم غـير المـترددة بمبـادئ التحريـر التدريجـي و الدولـة الأولى بالرعاية. بدون تلك الجهود، فان المفاوضات في الخدمات المالية كانت بالتأكيد ستؤول الى الفشل.

يجب النظر الى إنجازات اليوم على أنها خطوة أساسية الى الأمام، ولكنها بالتـأكيد ليسـت نهايـة المطـاف. فقد التزم الأعضاء بمراجعة مواقفهم في الخدمـات الماليـة في نهايـة ١٩٩٧. وسـيتيح ذلـك الفرصـة للالـتزام بالمزيد من التحرير او حتى لاتفاقية تستند على الدولة الأولى بالرعاية بشكل أوسع.

المفاوضات في الخدمات المالية[٦]

عندما بدأت مفاوضات جولة الارجواي في تجارة الخدمات، كان من المتوقع عموما ان مفاوضات الخدمات المالية ستكون صعبة بشكل خاص وذلك للعلاقات المتشابكة بين التمويل والمدفوعات والنشاط الاقتصادي. هذه العلاقات أساسية للسياسات النقدية والسياسات الموجهة للتأثير على تخصيص (توزيع) الائتمان. وقد امتدت حساسية المشاكل الداخلة في المفاوضات الى العمليات عبر الحدود وعرض الخدمات المالية من خلال الوجود التجاري. وكان الأساس في الفشل في الوصول الى نتيجة مرضية لكل الأطراف في مفاوضات الالتزامات الخاصة بالخدمات المالية يتمثل في الصعوبات الناتجة عن الانتشار الواسع لتطبيق مبادئ المعاملة المتبادلة (بالمثل) في هذا القطاع. المعاملة المتبادلة تعني ان الدولة تربط سياساتها تجاه البنوك الأجنبية بالمعاملة التي تقدمها الدولة الأجنبية لبنوك الدولة الأولى. ولذا فهذه السياسة غير متطابقة مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وكانت المعاملة المتبادلة جزء من القوانين والقواعد لعدد من الدول المتقدمة والنامية المشاركة في مفاوضات جولة الارجواي لفترة طويلة من الزمن. ففي مجموعة من ١٣ دولة نامية (الأرجنتين، البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، الفليبين، جمهورية كوريا، سنغافورة، تايلاند، تركيا، وفنزويلا)، احتوت قوانين الأغلبية العظمى على شروط للمعاملة المتبادلة. وكذلك الأمر بالنسبة للعديد من دول الجماعة الأوربية (مثال الدنمرك، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، هولندا، أسبانيا، والمملكة المتحدة). وعلاوة على ذلك، فان **التوجيه الثاني للمجلس** في ١٥ ديسمبر ١٩٨٩ لتنسيق القوانين، والقواعد، والشروط الإدارية المتعلقة بالمؤسسات التي تمارس او ستزاول الأعمال الائتمانية في دول الجماعة الأوربية (ما يسمى **التوجيه ألبنكي الثاني**[٧])، يشترط المعاملة المتبادلة ضد الدول غير الأعضاء فيما يتعلق بمنح الوصول الى الأسواق للبنوك الأجنبية من غير الفروع. في الولايات المتحدة، يوجد شروط للمعاملة المتبادلة للوصول الى الأسواق من قبل البنوك الأجنبية في قوانين العديد من الولايات. كما ينطبق على بعض النشاطات المحددة في سندات الديون للحكومة الفيدرالية. وفي العروض التي قدمت خلال مراحل متفاوتة من مفاوضات الالتزامات، أثارت بعض الدول مسالة هذه السياسات في المعاملة المتبادلة وابدوا استعدادهم

---

[٦] بالاستناد على:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *THE OUTCOME OF THE URUGUAY ROUND: An Initital Assessment,* New York: United Nations, 1994.

[7] The Second Council Directive and Second Banking Directive.

للتخلي عنها إذا اقتنعوا بنوعية عروض الأطراف الأخرى. غير انه ثبت ان يصعب الوصول الى تلك القناعة. وبالتأكيد، كانت عروض الولايات المتحدة محتوية على إطارين لعروض الدول الأخرى بشكل يضمن الوصول الى الأسواق بالنسبة للبنوك الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة ولكن الوصول في المستقبل سيعتمد على الالتزام بالتحرير. وستوضح نتيجة المعاملة التمييزية في قائمة الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الخاص بالدولة. ولم تتقبل بعض الأطراف الإذعان للاستثناء المؤثر من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وفضلت عوضا عن ذلك الاستمرار في المفاوضات بأمل الوصول الى نتيجة اكثر أغراء (تحتوي، من ضمن ما تحتوي على ابتعاد اقل حدة عن عدم التمييز) وقد تركز الخلاف خلال المفاوضات على المراحل الملائمة للتحرير من قبل الدول المختلفة و الدرجة الحالية لانفتاح أسواقهم البنكية. وقد قبلت بعض الدول النامية المحددة، التي خضعت لضغوط من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ، رسميا أهداف التحرير من حيث المبدأ؛ ولكنهم عبروا صراحة عن عزمهم على الاحتفاظ بتحكم تام بسرعة إنجاز ذلك. وفي هذا السياق، نبهت بعض الدول الى المشكلة التي يمكن ان تُسبب للأسواق الصغيرة للبنوك من خلال زيادة عدد، ولو صغير، من البنوك. وقد كان من بين ما استهدفت الولايات المتحدة (في اليابان وبعض الدول النامية) القيود المفروضة على تقديم خدمات مالية جديدة؛ والذي يمثل السماح فيه (أي في تقديم خدمات مالية جديدة) أحد الالتزامات المحددة في **التفاهم على الالتزامات في الخدمات المالية**. غير ان الخلافات الجوهرية ظلت قائمة بين الدول حول توازن التكاليف والمنافع الناتجة من اكتشافات مالية محددة، خاصة المرتبطة بالمستقبليات (Futures)، والخيارات (Options)، والمقاصات (Swaps)؛ وقد تبينت تلك الخلافات في الأنظمة المحلية وفي العروض المقدمة الى جولة الارجواي. وكان النظام البنكي للولايات المتحدة ذاته محل خلاف حاد بين الأطراف. فالعديد من الدول نبهت الى القيود التي لاتزال قائمة في هذا السوق على النشاطات المسموح للبنك القيام بها (مثل ضمان السندات) والتوسع الجغرافي عبر حدود الولايات. وردت الولايات المتحدة بان القواعد الخاصة بنشاطات البنوك تؤمن مهلة اكثر مما يتصور في بعض الأحيان وان قوانين العديد من الولايات تسمح الان بالأعمال البنكية بين الولايات. ولاشك ان الخلافات التي ظهرت أثناء المفاوضات عكست خلافات حقيقة في الإدراك وفي الموقف كجزء من المواقف في المفاوضات. لذا قد يكون من الصعب الوصول الى مجموعة من الالتزامات المقبولة من جميع الأطراف، خاصة وان مفاوضات الخدمات المالية لن تنتفع من الزخم المتولد عن الجهود للوصول الى اتفاقية حدودية تشمل ايضا مواضيع وقطاعات أخرى.

الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

يحتوي هذا الملحق على قوائم باسماء الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول التي تقدمت بطلبات للانضمام الى المنظمة، وذلك كما في ديسمبر ١٩٩٦.

اولاً: الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

قبلت الحكومات الـ ١٢٧ التالية اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية. واصبحت عضوية كل دولة فعالة اعتبارا من التاريخ الموضح امامها.

١- أسبانيا	١ يناير ١٩٩٥
٢- ألمانيا	١ يناير ١٩٩٥
٣- أنتجوا وباربودا	١ يناير ١٩٩٥
٤- أنجولا	٢٣ نوفمبر ١٩٩٦
٥- أورجواي	١ يناير ١٩٩٥
٦- أوغندا	١ يناير ١٩٩٥
٧- أيسلندا	١ يناير ١٩٩٥
٨- إسرائيل	٢١ إبريل ١٩٩٥
٩- إندونيسيا	١ يناير ١٩٩٥
١٠- إيطاليا	١ يناير ١٩٩٥
١١- الارجنتين	١ يناير ١٩٩٥
١٢- استراليا	١ يناير ١٩٩٥
١٣- اكوادور	٢١ يناير ١٩٩٦
١٤- الامارات العربية المتحدة	١٠ إبريل ١٩٩٦
١٥- ايرلندا	١ يناير ١٩٩٥
١٦- بابا نيو غينيا	٩ يونيو ١٩٩٦

١٧- باراجواي	١ يناير ١٩٩٥
١٨- باربادوس	١ يناير ١٩٩٥
١٩- الباكستان	١ يناير ١٩٩٥
٢٠- البحرين	١ يناير ١٩٩٥
٢١- البرازيل	١ يناير ١٩٩٥
٢٢- البرتغال	١ يناير ١٩٩٥
٢٣- بروكينا فاسو	٣ يونيو ١٩٩٥
٢٤- بروناي دار السلام	١ يناير ١٩٩٥
٢٥- بروندای	٢٣ يوليه ١٩٩٥
٢٦- بلجيكا	١ يناير ١٩٩٥
٢٧- بلغاريا	١ ديسمبر ١٩٩٦
٢٨- بليز	١ يناير ١٩٩٥
٢٩- بنجلادش	١ يناير ١٩٩٥
٣٠- بوتسوانا	٣١ مايو ١٩٩٥
٣١- بولندا	١ يوليه ١٩٩٥
٣٢- بوليفيا	١٣ سبتمبر ١٩٩٥
٣٣- بيرو	١ يناير ١٩٩٥
٣٤- بينين	٢٢ فبراير ١٩٩٦
٣٥- تايلاند	١ يناير ١٩٩٥
٣٦- تركيا	٢٩ مارس ١٩٩٥
٣٧- ترينيداد وتوباجو	١ مارس ١٩٩٥
٣٨- تشاد	١٩ أكتوبر ١٩٩٦
٣٩- تشيلي	١ يناير ١٩٩٥
٤٠- تنزانيا	١ يناير ١٩٩٥
٤١- توقو	٣١ مايو ١٩٩٥
٤٢- تونس	٢٩ مارس ١٩٩٥

٤٣- الجابون	١ يناير ١٩٩٥
٤٤- جامبيا	٢٣ اكتوبر ١٩٩٦
٤٥- جاميكا	١ يناير ١٩٩٥
٤٦- جرنيادا	٢٢ فبراير ١٩٩٦
٤٧- جزر سليمان	٢٦ يوليه ١٩٩٦
٤٨- الجماعة الأوربية	١ يناير ١٩٩٥
٤٩- جمهورية أفريقيا الوسطى	٣١ مايو ١٩٩٥
٥٠- جمهورية التشيك	١ يناير ١٩٩٥
٥١- جمهورية غيانا	٢٥ أكتوبر ١٩٩٥
٥٢- جمهورية غينيا	١ يناير ١٩٩٥
٥٣- جنوب أفريقيا	١ يناير ١٩٩٥
٥٤- جواتيمالا	٢١ يوليه ١٩٩٥
٥٥- جويانا	١ يناير ١٩٩٥
٥٦- جيبوتي	٣١ مايو ١٩٩٥
٥٧- الدانمرك	١ يناير ١٩٩٥
٥٨- الدومنيكا	١ يناير ١٩٩٥
٥٩- الدومينيكان	٩ مارس ١٩٩٥
٦٠- رواندا	٢٢ مايو ١٩٩٦
٦١- رومانيا	١ يناير ١٩٩٥
٦٢- رائير	١ يناير ١٩٩٧
٦٣- زامبيا	١ يناير ١٩٩٥
٦٤-زمبابوي	٣ مارس ١٩٩٥
٦٥- سانت فنسنت والجرينادين	١ يناير ١٩٩٥
٦٦- سانت كيتس ونيفيس	٢١ فبراير ١٩٩٦
٦٧- سانت لوتشيا	١ يناير ١٩٩٥
٦٨- السلفادور	٧ مايو ١٩٩٥

٦٩- سلوفاك، جمهورية	١ يناير ١٩٩٥
٧٠- سلوفينيا	٣٠ يوليه ١٩٩٥
٧١- سنغافورة	١ يناير ١٩٩٥
٧٢- السنغال	١ يناير ١٩٩٥
٧٣- سوازيلاند	١ يناير ١٩٩٥
٧٤- السويد	١ يناير ١٩٩٥
٧٥- سويسرا	١ يناير ١٩٩٥
٧٦- سيراليون	٢٣ يوليه ١٩٩٥
٧٧- سيرانيم	١ يناير ١٩٩٥
٧٨- سيري لانكا	١ يناير ١٩٩٥
٧٩- غانا	١ يناير ١٩٩٥
٨٠- غينيا بيساو	٣١ مايو ١٩٩٥
٨١- فرنسا	١ يناير ١٩٩٥
٨٢- الفلبين	١ يناير ١٩٩٥
٨٣- فنزويلا	١ يناير ١٩٩٥
٨٤- فنلندا	١ يناير ١٩٩٥
٨٥- فيجي	١٤ يناير ١٩٩٦
٨٦- قبرص	٣٠ يوليه ١٩٩٥
٨٧- قطر	١٣ يناير ١٩٩٦
٨٨- الكاميرون	١٣ ديسمبر ١٩٩٥
٨٩- كندا	١ يناير ١٩٩٥
٩٠- كوبا	٢٠ إبريل ١٩٩٥
٩١- كوت ديفوار (ساحل العاج)	١ يناير ١٩٩٥
٩٢- كوريا	١ يناير ١٩٩٥
٩٣- كوستا ريكا	١ يناير ١٩٩٥
٩٤- كولومبيا	٣٠ إبريل ١٩٩٥

٩٥- الكويت	١ يناير ١٩٩٥
٩٦- كينيا	١ يناير ١٩٩٥
٩٧- لوكسمبورج	١ يناير ١٩٩٥
٩٨- ليتشنستين	١ سبتمبر ١٩٩٥
٩٩- ليسوتو	٣١ مايو ١٩٩٥
١٠٠- المالديف	٣١ مايو ١٩٩٥
١٠١- مالطا	١ يناير ١٩٩٥
١٠٢- مالي	٣١ مايو ١٩٩٥
١٠٣- ماليزيا	١ يناير ١٩٩٥
١٠٤- مدغشقر	١٧ نوفمبر ١٩٩٥
١٠٥- مصر	٣٠ يونيو ١٩٩٥
١٠٦- المغرب	١ يناير ١٩٩٥
١٠٧- مكاو	١ يناير ١٩٩٥
١٠٨- المكسيك	١ يناير ١٩٩٥
١٠٩- ملاوي	٣١ مايو ١٩٩٥
١١٠- المملكة المتحدة	١ يناير ١٩٩٥
١١١- موريتانيا	٣١ مايو ١٩٩٥
١١٢- موريشوس	١ يناير ١٩٩٥
١١٣- موزمبيق	٢٦ أغسطس ١٩٩٥
١١٤- ميانمار	١ يناير ١٩٩٥
١١٥- ناميبيا	١ يناير ١٩٩٥
١١٦- النرويج	١ يناير ١٩٩٥
١١٧- النمسا	١ يناير ١٩٩٥
١١٨- نيجريا	١ يناير ١٩٩٥
١١٩- نيكارجوا	٣ سبتمبر ١٩٩٥
١٢٠- نيو زيلندا	١ يناير ١٩٩٥

١٢١- هاييتي	٣٠ يناير ١٩٩٦
١٢٢- الهند	١ يناير ١٩٩٥
١٢٣- هندوراس	١ يناير ١٩٩٥
١٢٤- هنغاريا	١ يناير ١٩٩٥
١٢٥- هولندا – للملكة في أوربا و جزر الانتيل الهولندية	١ يناير ١٩٩٥
١٢٦- هونج كونج	١ يناير ١٩٩٥
١٢٧- الولايات المتحدة	١ يناير ١٩٩٥
١٢٨- اليابان	١ يناير ١٩٩٥
١٢٩- اليونان	١ يناير ١٩٩٥

ثانيا: الدول التي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تقدمت الحكومات الـ ٣٤ التالية بطلبات انضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويجري ألان النظر في طلباتهم من قبل فرق عمل الانضمام.

١- الاردن.
٢- أرمينيا.
٣- ألبانيا.
٤- اكرانيا
٥- استونيا
٦- اوزبكستان.
٧- بنما.
٨- بيلاروس.
٩- تايبية الصينية.
١٠- تونقا.
١١- الجزائر.

١٢- جمهورية الصين الشعبية.

١٣- جمهورية الكرجيز.

١٤- جورجيا.

١٥- روسيا الاتجادية.

١٦- المملكة العربية السعودية.

١٧- سلطنة عمان.

١٨- السودان.

١٩- سيشل.

٢٠- فانواتو.

٢١- فيتنام.

٢٢- كازاخستان.

٢٣- كرواتيا.

٢٤- كمبوديا

٢٥- لاتفيا.

٢٦- لاثوينيا.

٢٧- لاوس.

٢٨- مالدوفا.

٢٩- مقدونيا، جمهورية يوغوسلافيا السابقة.

٣٠- منغوليا.

٣١- نيبال.